العرب
الخميس 2021/09/30
السنة 44 العدد 12195

تنقيب إسرائيل عند الحدود البحرية للبنان: تصعيد أم تسريع للمفاوضات؟

انحسار آمال المفاوضات في غياب سيناريو التصعيد العسكري

عاد التوتر بين إسرائيل ولبنان بشأن ترسيم الحدود البحرية الغنية بالنفط والغاز إلى الواجهة مجددا بعد تعثر خمس جولات سابقة من المفاوضات. ويرى مراقبون أن تل أبيب استثمرت انشغال لبنان في مواجهة الأوضاع الاقتصادية الصعبة لجس النبض.

أزمة حدود لا أفق لتجاوزها

بيروت – تفجر النزاع الحدودي البحري بين لبنان وإسرائيل مجدداً بعد 5 أشهر من توقف مفاوضات غير مباشرة بين الجانبين من أجل إنهائه، ما يثير تساؤلات بشأن إن كان الأمر تصعيدا أم خطوة لتسريع المفاوضات.

وعاد هذا الملف إلى الواجهة بعد إعلان شركة "هاليبرتون" الأميركية الأسبوع الماضي حصولها على ترخيص لبدء التنقيب عن الغاز والنفط في حقل كاريش البحري قبالة ساحل إسرائيل.

إلا أن تلك المنطقة متنازع عليها بين الجانبين اللذين خاضا 5 جولات من المحادثات في الناقورة (جنوب لبنان) منذ أكتوبر 2020 حتى مايو الماضي برعاية الأمم المتحدة ووساطة أميركية، قبل أن تُعلق المفاوضات نتيجة عدم إحراز أي تقدم فيها.

وقوبلت الخطوة الإسرائيلية برفض لبناني لأي مسّ بحقوقه النفطية، حيث طلب رئيس الحكومة نجيب ميقاتي من وزارة الخارجية "إجراء الاتصالات اللازمة" مع الجهات الدولية المعنية لمنع إسرائيل من بدء التنقيب.

وتبلغ مساحة المنطقة المتنازع عليها التي تعد غنية بالنفط والغاز 860 كيلومترا مربعاً بحسب الخرائط المودعة من جانب لبنان وإسرائيل لدى الأمم المتحدة منذ 2011.

لكن لبنان اعتبر لاحقاً أن خارطته (المودعة لدى الأمم المتحدة) استندت إلى تقديرات خاطئة، وأن المساحة المتنازع عليها هي 2290 كيلومترا مربعاً، وهذا ما طرحه وفد البلاد خلال إحدى جلسات المباحثات وقوبل برفض إسرائيلي.

وفي ديسمبر الماضي أعلنت وزارة الخارجية الأميركية أن واشنطن مستعدة للتوسط في المباحثات بين الطرفين وحثهما للتفاوض على أساس المطالبات البحرية الخاصة بهما (الخرائط) التي تم إيداعها سابقاً في الأمم المتحدة.

ويقول الخبير العسكري هشام جابر إن إسرائيل استغلت الأوضاع بلبنان سياسياً واقتصادياً لتبدأ التنقيب في حقل كاريش، مشيرا إلى أنه وفق "الخبراء اللبنانيين فإن حصة لبنان من الغاز في هذا الحقل تبلغ نحو 40 في المئة".

ويضيف جابر أن خطوة إسرائيل (منح ترخيص التنقيب) تهدف إلى الاستفادة من الغاز من جهة، ودفع الحكومة اللبنانية من جهة أخرى للعودة إلى طاولة المفاوضات غير المباشرة بشأن ترسيم الحدود.

توفيق شومان

إسرائيل تضغط على لبنان من أجل العودة إلى التفاوض

هاشم جابر

تل أبيب استغلت الأوضاع في لبنان لتبدأ التنقيب

وكانت المفاوضات توقفت عند إصرار وفد بيروت على أن حدود لبنان هي الخط 29 وليس 23 وفقاً لخارطة قدمها بإحدى جلسات المحادثات تدفع باتجاه 1430 كيلومترا مربعاً إضافية للبنان، وهذا ما ترفضه إسرائيل.

ويستبعد مراقبون تصعيدا عسكريا لاسيما مع حزب الله على إثر ذلك، نظراً إلى أن الولايات المتحدة (حليفة إسرائيل) ليست مستعدة خلال عهد رئيسها جو بايدن للتورط في أي حرب جديدة بالمنطقة.

ويلفت هؤلاء إلى أن مصلحة لبنان أيضاً هي بالعودة إلى المحادثات، مرجحين حصول ذلك قريباً، لاسيما أن الحكومة الجديدة تسعى لإرضاء الولايات المتحدة ومعها دول الخليج لحشد دعم إضافي لها.

وكان أمين عام حزب الله حسن نصرالله حذر إسرائيل مرارا من المس بموارد الطاقة في المياه الإقليمية اللبنانية، مهدداً باستهداف محطات النفط البحرية الإسرائيلية، لكنه ربط ذلك باتخاذ موقف رسمي من الدولة اللبنانية.

ويمتلك حزب الله المدعوم من إيران ترسانة كبيرة من الأسلحة والصواريخ، وكان قد خاض على مدى سنوات مواجهات عديدة ضد إسرائيل التي كانت تحتل أجزاء من جنوب لبنان قبل انسحابها منه عام 2000.

ويستبعد المحلل السياسي توفيق شومان أي تصعيد عسكري على الحدود. ويقول إن "تشكيل الحكومة اللبنانية من شأنه أن يحرك المياه الراكدة أمام طاولة المفاوضات".

وفي العاشر من سبتمبر الجاري تشكلت حكومة ميقاتي عقب 13 شهرا من التعثر بسبب خلافات سياسية على إثر استقالة حكومة حسان دياب في العاشر من أغسطس 2020، بعد 6 أيام من انفجار ضخم هز مرفأ بيروت.

ويوضح شومان أن من أسباب توقف المفاوضات قبل أشهر كان تعثر تشكيل الحكومة اللبنانية، وتوقف الاتصالات والمساعي بهذا الشأن.

وأما اليوم وبعد تشكيل الحكومة ونيلها ثقة البرلمان، يرى شومان أنه ليس عن طريق المصادفة الإعلان من قبل الشركة الأميركية بدء التنقيب لصالح إسرائيل في المنطقة الاقتصادية المتنازع عليها.

وفضلاً عن الحاجة إلى الطاقة، يأمل لبنان مستقبلاً من خلال ثروته النفطية في جذب استثمارات أجنبية، إذ يعاني منذ نحو سنتين من أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخه أدت إلى انهيار مالي وفقدان الوقود والأدوية وسلع أساسية أخرى.

ويشير شومان إلى أن الخطوة الإسرائيلية عبر الشركة الأميركية ليست بمعزل عن ضوء أخضر من واشنطن، وقد تكون بمثابة ضغط منها على لبنان من أجل العودة إلى التفاوض.

ويلفت إلى أن موقف واشنطن من هذا الملف يُمكن ربطه بمسألة تسهيلها استجرار الغاز المصري إلى لبنان عبر الأردن وسوريا مؤخراً، وقد يكون الأميركيون يتبعون مع لبنان استراتيجية التصعيد من جهة والحلحلة من جهة أخرى.

ويرى أن مجريات هذا الملف ستتبلور تبعاً لخطوات السلطات اللبنانية سواء من خلال تعديلها لـ"مرسوم الحدود" لدى الأمم المتحدة، أو موقفها من العودة إلى المفاوضات من جهة، وموقف الوسيط الأميركي من جهة أخرى.

وفي حال تم تعديل "المرسوم" تتغير الإحداثيات بالخرائط اللبنانية المودعة لدى الأمم المتحدة، وتزيد مساحة لبنان في البحر 1430 كيلومترا مربعاً إضافية، وتصبح بذلك المساحة المتنازع عليها 2290 كيلومترا مربعاً، أي مطابقة لموقف وفد بيروت إلى المفاوضات.

والتعديل كان قد وافق عليه الوزراء المعنيون في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، إلا أنه لم ينل توقيع رئاسة الجمهورية التي قالت في الثالث عشر من أبريل الماضي إنه يحتاج إلى قرار الحكومة (مجلس الوزراء) مجتمعة، نظراً إلى أهميته والنتائج المترتبة عليه.

ورأى المؤرخ والباحث في قضايا ترسيم الحدود عصام خليفة أن النزاع في الأساس هو من أين ينطلق خط ترسيم الحدود البحرية من البرّ.

وأوضح أن الخط الحدودي البحري يجب أن ينطلق من رأس الناقورة، أي من الحدود المرسومة دولياً، وفق اتفاقية الهدنة الموقعة بين لبنان وإسرائيل عام 1949.

وبحسب خليفة فإن ذلك لا يتحقق إلا من خلال تعديل "المرسوم"، محذراً من أن عدم تعديله سيتيح لإسرائيل الحصول على كميات ضخمة من الغاز الواقعة في مياه لبنان الإقليمية.

وإضافة إلى النزاع الحدودي البحري تشهد الحدود البرية بين الجانبين توترات بين الحين والآخر، فيما لا تزال إسرائيل تحتل جزءًا من الأراضي اللبنانية هي مزارع شبعا وتلال كفر شوبا، وصدر قرار من مجلس الأمن عام 1978 ينص على انسحابها لكنه لم يُنفذ حتى اليوم.

تطمينات أميركية لمصر في أزمتي السد وليبيا تعيد التوازن إلى العلاقات

القاهرة – تحرص الإدارة الأميركية وهي تلملم بعض أوراقها في منطقة الشرق الأوسط على ضبط علاقاتها بحلفائها الرئيسيين، في مقدمتهم مصر التي بدت متوجسة من تصورات واشنطن الإقليمية ولم تتلق منها الدعم الذي كانت تنتظره في أزمتي سد النهضة وليبيا، بينما حافظ التعاون العسكري والأمني على وتيرة جيدة.

وقرأت القاهرة جولة مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان إلى كل من مصر والسعودية والإمارات على أنها تهدف إلى ضبط التوازن بين واشنطن وهؤلاء الشركاء المهمين، ورسم الخطوط العريضة لشكل العلاقة في المستقبل.

ويمكن أن تؤرخ زيارة سوليفان للقاهرة الأربعاء لشكل جديد في العلاقة التي بدأت ملامحها تظهر بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، ومنحت خلالها واشنطن لمصر هامشا للحركة في القضية الفلسطينية، حاولت القاهرة توظيفه لمنع تدهور الأمن في المنطقة، وهو الهدف الذي يلقى قبولا مشتركا من الجانبين.

وأكد وزير الخارجية المصري الأسبق محمد العرابي أن الولايات المتحدة تشعر بحالة من التعثر الاستراتيجي بعد الخروج من أفغانستان وسيطرة حركة طالبان عليها، وتبحث بجدية في إعادة مصداقيتها مع دولة محورية في الشرق الأوسط، ووجدت في علاقتها بمصر حلا مثاليا لأن تكون حليفا قويا لها في الإقليم.

وقال في تصريح لـ"العرب" إن لقاء الرئيس السيسي ومستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان أكد أن العلاقة بين البلدين فيها قدر كبير من المكاشفة، في ظل نظام دولي يميل إلى توصيل الرسائل بقوة ووضوح، وهو ما فعلته مصر، حيث استثمرت اللقاء في توصيل رسائل صارمة عن الأزمة في ليبيا وملف سد النهضة، لوضع الولايات المتحدة أمام مسؤولياتها الدولية فيهما.

ولفت إلى أن خطاب القاهرة كان حاسما هذه المرة مع المسؤول الأميركي، وأبلغته بأنها مارست الصبر الطويل في ليبيا ومع إثيوبيا، وإذا أرادت واشنطن بناء علاقة قوية معها عليها أن تتعامل مع الملفين بنفس القدر من الحسم، لا الاستنتاجات الخاطئة.

وكشفت مصادر دبلوماسية لـ"العرب" أن مصر التقطت مبكرا الخيط منذ حرب غزة وواصلت تحركاتها لتثبيت التهدئة وعودة القضية الفلسطينية لمسار التفاوض، غير أن الدعم الأميركي بدا شحيحا، وهو ما اعتبر إشارة سلبية وأنها غير مستعدة لتوفير الدعم الكافي، واتضحت معالم ذلك في عدم ذهاب مصر إلى أبعد من وقف النار في غزة.

وأكدت المصادر ذاتها أن زيارة سوليفان وضعت النقاط أعلى وأسفل الحروف في علاقة الولايات المتحدة بمصر، ورسمت المحددات الرئيسية التي سوف تسير عليها لاحقا، إذ تحتاج الأولى ما يشبه "الوكيل الإقليمي" الموثوق به للحفاظ على مصالحها، مقابل توفير درجة مناسبة من الدعم في القضايا التي تمثل إزعاجا لمصر.

وألمحت المصادر إلى أن أطر التعاون الجديدة تتطلب زيادة التنسيق مع إسرائيل في بعض الملفات الإقليمية، وضرورة أن تتخذ القاهرة موقفا أكثر صرامة من طهران.

وأجرى الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي الأربعاء مباحثات مع مستشار سوليفان بالقاهرة، تناولت القضايا ذات الاهتمام المشترك. وحضر اللقاء وزير الخارجية المصري سامح شكري ورئيس جهاز المخابرات العامة اللواء عباس كامل، ومنسق الشرق الأوسط بمجلس الأمن القومي الأميركي بريت ماكجورك، وكبيرة مستشاري مستشار الأمن القومي الأميركي أريانا بريغجورت، ورئيس إدارة شمال أفريقيا بمجلس الأمن القومي الأميركي جوشوا هاريس، ونائبة سفير الولايات المتحدة بالقاهرة نيكول شامبين.

وأجرى الوفد الأميركي مباحثات مفصلة في مقر وزارة الخارجية المصرية، ستظهر نتائجها الفترة المقبلة في القضايا محل الاهتمام.

وأكد السيسي حرص بلاده على تعزيز وتدعيم الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، لاسيما على الصعيدين الأمني والعسكري، وهي شراكة أسهمت على مدى أربعة عقود في جهود الأمن والاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط.

ولا تريد الحكومة المصرية أن يكون ملف الحريات وحقوق الإنسان وما يدور حوله من انتقادات من جهات أميركية متعددة منغصا للعلاقة بين البلدين، ويحاول كلاهما تخفيف وطأته السياسية، وتتعامل معه واشنطن بقدر من المرونة، بينما تسعى القاهرة إلى اتخاذ خطوات تجعلها أكثر تجاوبا مع المطالب الرامية إلى إدخال إصلاحات عليه.

محمد العرابي

واشنطن في حاجة إلى دولة محورية في الشرق الأوسط

وأشار سوليفان إلى تطلع واشنطن إلى تعزيز التنسيق والتعاون الاستراتيجي القائم مع القاهرة وتطويره في المرحلة المقبلة، "في ضوء الدور المصري المحوري والمتزن في المنطقة الذي بات عاملا أساسيا لنجاح جهود تحقيق الأمن والاستقرار والسلام".

وجدد مستشار الأمن القومي الأميركي التزام إدارة جو بايدن ببذل الجهود لضمان الأمن المائي المصري على نحو يحفظ الحقوق المائية والتنموية لكافة الأطراف، وذلك عقب تأكيد السيسي بحسم خلال المباحثات أن القاهرة "لن تقبل الإضرار بمصالحها المائية أو المساس بها، وعلى المجتمع الدولي القيام بدوره في هذه القضية".

وتم التوافق على تكثيف التنسيق بين الجانبين ومع الشركاء الدوليين بشأن الترتيبات المتعلقة بالانتخابات المقبلة في ليبيا، وسحب القوات الأجنبية والمرتزقة، وتوحيد المؤسسات العسكرية والأمنية.

وتولي القاهرة أهمية لنجاح المسار السياسي وسحب جميع القوات الأجنبية من ليبيا، وتدعم التحرك سريعا نحو توحيد المؤسسة العسكرية، وتشدد على ضرورة إجراء الانتخابات العامة في موعدها المقرر في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل.

وذكر بيان للبيت الأبيض في وقت سابق أن سوليفان يزور القاهرة لبحث دعم الانتخابات الليبية، والأمن الإقليمي، بما في ذلك القرن الأفريقي، وذكر أنه سيناقش دور مصر في تعزيز الأمن والرخاء لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين.

وتقدر الولايات المتحدة الجهود المصرية في وقف الحرب على غزة في مايو الماضي، ومنع تفاقم الموقف العسكري بين إسرائيل وحماس، وتحرص على دعم القاهرة لضمان استمرار تثبيت التهدئة وتحسين الأوضاع الإنسانية والمعيشية لسكان القطاع.

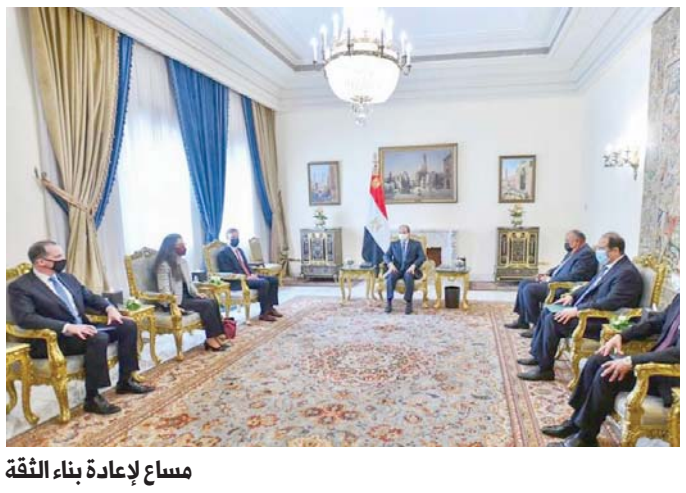

مساع لإعادة بناء الثقة

أهالي ضحايا انفجار مرفأ بيروت: لن تقتلونا مرتين

بيروت - تظاهر المئات من اللبنانيين يتقدمهم أهالي ضحايا انفجار مرفأ بيروت الأربعاء أمام قصر العدل في بيروت بعد يومين من تعليق التحقيق في القضية على خلفية تدخلات سياسية وشكاوى قانونية تطالب بتنحية المحقق العدلي.

وهذه المرة الثانية التي يُعلق فيها التحقيق في الانفجار الضخم الذي وقع في الرابع من أغسطس 2020 وأدى إلى مقتل 214 شخصًا على الأقل وإصابة أكثر من 6500 آخرين بجروح، عدا عن دمار واسع في العاصمة. وعزته السلطات إلى تخزين كميات كبيرة من نيترات الأمونيوم من دون إجراءات وقاية. وتبيّن لاحقًا أن مسؤولين على مستويات عدة سياسية وأمنية وقضائية كانوا على دراية بمخاطر تخزين هذه المادة ولم يحركوا ساكنًا.

وتمكنت مجموعة من المتظاهرين ظهر الأربعاء من الدخول إلى الباحة الداخلية لقصر العدل، حيث يقع مكتب المحقق العدلي. وعلقوا لافتة ضخمة تضم صور الضحايا مع تعليق "لن تقتلونا مرتين".

وأمام قصر العدل، رفع الأهالي صور الضحايا ولافتات كتبوا عليها عبارات عدة بينها "القضية أكبر من قاضي. القضية الحقيقة" و"الشعب يحمي العدالة" و"لن ننسى". كما حمل أحدهم صورة مرفقة بمجسم مقصلة ومذيّلة بتعليق "نهاية كل فاسد".

ومنذ ادعائه على رئيس الحكومة السابق حسان دياب وطلبه ملاحقة نواب ووزراء سابقين ومسؤولين أمنيين، يخشى كثيرون أن تؤدي الضغوط السياسية إلى عزل المحقق العدلي طارق بيطار، على غرار ما جرى مع سلفه فادي صوان الذي نُحي في فبراير بعد ادعائه على دياب وثلاثة وزراء سابقين.

وقبل تنحيته، كان صوان بدوره قد علّق التحقيق بعدما تقدم وزيران ادعى عليهما بطلب نقل التحقيق من يده.

وعلّق بيطار الإثنين التحقيق بعد تبلغه دعوى تقدم بها وزير الداخلية السابق نهاد المشنوق يطلب فيها نقل القضية إلى قاض آخر ردًا على طلب استجوابه كمدع عليه في القضية.

وبعد نحو خمسة أشهر من تسلمه الملف، أعلن بيطار في يوليو عزمه استجواب دياب كمدع عليه، ووجّه كتابًا إلى البرلمان طلب فيه رفع الحصانة النيابية عن ثلاثة وزراء سابقين هم النواب علي حسن خليل (المال) وغازي زعيتر (الأشغال)، وهما ينتميان إلى كتلة حركة أمل المتحالفة مع حزب الله، ونهاد المشنوق. وجاء ذلك "تمهيدًا للادعاء عليهم" بتهم "جناية القصد الاحتمالي لجريمة القتل" و"جنحة الإهمال والتقصير" لأنهم كانوا على دراية بوجود نيترات الأمونيوم "ولم يتخذوا إجراءات تجنّب البلد خطر الانفجار".

وتتهم قوى رئيسية على رأسها حزب الله، القوة السياسية والعسكرية الأبرز في البلاد، وتجمّع رؤساء الحكومات السابقين، بيطار بـ"تسييس" التحقيق.

ويأتي تعليق التحقيق بعد أيام على تسريب رسالة شفهية نقلتها إعلامية على لسان مسؤول في حزب الله كان يتواجد في قصر العدل إلى القاضي بيطار تتضمن امتعاض الحزب من مسار التحقيق وتهديده بإزاحته.